

## تحويل النظم الغذائية لصالح الانسان والطبيعة والمناخ: دعوة مشتركة للعالم

الغذاء هو عنصر أساسي لاستمرار الحياة على كوكب الأرض، ويُعد حقاً إنسانياً جوهرياً. يُساهم في توفير العناصر الغذائية الحيوية للحفاظ على الصحة وتعزيز الرفاهية. كما يلعب الغذاء دوراً مهماً في تعزيز الروابط الاجتماعية، فهو يجمع الناس مع عائلاتهم ومجتمعاتهم ويعكس ثقافتهم ويقربهم من الطبيعة. نظم الغذاء، التي تشكل مصدر رزق لما يزيد عن 4 مليارات شخص، تُعد الدعامة الأساسية للاقتصاد والمجتمع في العديد من الدول. أمامنا فرصة ذهبية لاستثمار الفوائد الكبيرة التي تقدمها هذه النظم، وذلك بضمان الأمن الغذائي والتغذية، وتعزيز القدرة على مواجهة تأثيرات التغير المناخي، والمساهمة في التخفيف من هذه التأثيرات والتكيف معها، بالإضافة إلى حماية الطبيعة والتنوع البيولوجي، وخلق اقتصادات ومجتمعات تنسم بالشمولية والإنصاف والازدهار.

في الوقت الحاضر، تواجه نظم الغذاء تحديات غير مسبوقه ومتزايدة بسرعة. هذه النظم تساهم في فقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي وتتأثر بهما، فضلاً عن التغير المناخي، وتدهور الأراضي والتربة، والأزمات الإنسانية، والنزاعات. يُعد قطاع الغذاء والزراعة العالمي مسؤولاً عن أكثر من ثلث الانبعاثات الغازية الدفيئة، ويستهلك ما يصل إلى 70% من المياه العذبة، ويسهم فيما يصل إلى 80% من فقدان التنوع البيولوجي. النظم الغذائية غير المستدامة تقوض الأمن الغذائي والتغذية، وتزيد من مخاطر تفشي الآفات والأمراض، وتهدد سبل عيش المزارعين وغيرهم من العاملين في مقدمة نظم الغذاء. عدم توافر الأمن الغذائي يجعل من الصعب على المستهلكين الوصول إلى غذاء مغذٍ، ميسور التكلفة، متنوع، ومنتج محلياً بطريقة مستدامة. يُعد سوء جودة النظام الغذائي السبب الرئيسي للأمراض غير المعدية والعامل الأكبر للوفاة المبكرة حول العالم. حوالي 30% من الغذاء يُفقد أو يُهدر، وأكثر من 900 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي - الكثير منهم يعملون في الزراعة - وأكثر من 3 مليارات لا يستطيعون تحمل تكلفة نظام غذائي صحي. تبلغ التكاليف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الخفية المرتبطة بنظم الغذاء الحالية أكثر من 10 تريليونات دولار أمريكي سنوياً.

تُشكل هذه التقاطعات للأزمات حالة طارئة على المستوى العالمي لا سابق لها، تستدعي تحركاً سريعاً وفعالاً وعلى نطاق واسع. نحن، الفاعلون من المؤسسات غير الحكومية الموقعون أدناه، نشارك في رؤية تطمح إلى أن تحقق نظم الغذاء بحلول عام 2030 تقدماً كبيراً وملموساً يصب في صالح البشرية، الطبيعة، والمناخ. هذه الرؤية تتطلب التزاماً جماعياً وعزماً لتحقيق تغييرات جذرية في طريقة إنتاجنا واستهلاكنا للغذاء، مع التركيز على الاستدامة والتوازن البيئي. إن التحدي الذي يواجهنا يتطلب تعاوناً متعدد الأطراف وجهوداً مشتركة لتحقيق هذه الأهداف الطموحة والحيوية لمستقبلنا.

لتحقيق هذه الرؤية لعام 2030، سنعمل على إعادة تشكيل النظام الغذائي العالمي ليتناسب مع اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، وإطار كونمينغ-مونتريل العالمي للتنوع البيولوجي، وأجندة التنمية المستدامة 2030، وأجندة شرم الشيخ للتكيف،

لذلك، نحتاج إلى أهداف عالمية شاملة ومحددة بوقت لنظم الغذاء بحلول مؤتمر الأطراف 29 كحد أقصى، ومسارات انتقالية لنظم الغذاء قابلة للتنفيذ، مبنية على الأدلة وملائمة محلياً. كفاعلين غير حكوميين، وحسب الاقتضاء، سنترجم هذه إلى استراتيجياتنا وخططنا، ونضع ونحقق أهدافاً مبنية على العلم للمناخ والطبيعة والنظم الغذائية، ونكشف ونبلغ عن التقدم بشكل شفاف، معتمدين على أفضل الممارسات ذات الصلة.

بما يتماشى مع أدوارنا ومسؤولياتنا المختلفة، سنعطي الأولوية للأعمال الحرجة وعالية الأهمية لتحقيق ما يلي:

1. دعم العاملين في مقدمة نظم الغذاء للتكيف وبناء القدرة على التحمل في مواجهة مخاطر المناخ، وغيرها من الصدمات والضغوطات.
2. موازنة نظم الغذاء مع مسارات 1.5 درجة مئوية، بتقليل الانبعاثات الغازية الدفيئة المطلقة من نظم الغذاء (بما في ذلك انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وأكسيد النيتروز)، والانتقال بعيداً عن استخدام الوقود الأحفوري ضمن نظم الغذاء، ودعم الوصول إلى الطاقة المتجددة، وخاصةً في الدول النامية.

3. معالجة الجوع المتزايد وضمان قدرة الأفراد والأسر والمجتمعات الضعيفة والمناطق الهشة التي تعاني من مستويات أزمات من انعدام الأمن الغذائي على تلبية احتياجاتهم الغذائية، والقضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله، مع الأخذ في الاعتبار أن تغير المناخ سيزيد من تفاقم هذه المخاطر.
4. نعمل على تطوير الأمن الغذائي لتعزيز توافره وسهولة الوصول إليه وتكلفته المعقولة، دعمًا لنظم غذائية صحية ومغذية ومستدامة ومتناسبة محليًا. نسعى للتحويل نحو مصادر بروتين وطاقة متنوعة ونظم غذائية متوازنة تتماشى مع الأهداف العالمية والظروف الوطنية.
5. كما ندعم الانتقال إلى نهج مستدامة في إنتاج الغذاء وتوسيع نطاقها، والتي تحقق نتائج إيجابية للإنسان والطبيعة والمناخ، مثل الزراعة البيئية، العضوية، التجديدية والنهج الإيجابية للطبيعة، والاستزراع المائي المستدام، إلى جانب إدارة المصائد السمكية بشكل مقاوم للمناخ، مع السعي لتحقيق فوائد متعددة تشمل رفاهية الحيوان، وجودة الهواء، والصحة العامة.
6. نسعى أيضًا لتعزيز الأمن المائي وجودة المياه وتوافرها، من خلال الإدارة المتكاملة لنظم المياه والغذاء، واستعادة النظم البيئية المتعلقة بالمياه.
7. نركز على تحسين صحة التربة من خلال زيادة الاستثمارات، وتوسيع البحوث، وتطبيق ممارسات صحية للتربة تزيد من الكربون فيها، وتمنع تلوثها، وتعمل على عكس تدهور الأراضي.
8. نلتزم بحماية والحفاظ على واستعادة الطبيعة والتنوع البيولوجي، وذلك من خلال وقف وعكس خسارة الغابات والنظم الإيكولوجية الهامة كالأراضي الرطبة، المراعي، السافانا، والأراضي الخثية. نهدف إلى المساهمة بفعالية في استعادة الأراضي المتدهورة ومراعي الرعي.
9. كما نسعى لتكثيف الجهود لتقليص فقدان الغذاء والهدر إلى النصف، وذلك باستخدام نهج الاقتصاد الدائري.
10. نعمل على إعادة توجيه التمويل ومواءمته وتقليل المخاطر المرتبطة به، وزيادة حجمه، شاملاً التمويل متعدد الأطراف، الخاص، الخيري، والمختلط. هدفنا هو تعزيز تكيف نظم الغذاء ومرونتها، بالإضافة إلى التخفيف من المخاطر، مع إعطاء الأولوية لدول الجنوب العالمي، سد الفجوة التمويلية وزيادة الوصول المباشر للعاملين في مقدمة نظم الغذاء.

في تنفيذ أجندة التحول الجماعية لنظم الغذاء، سنقوم بما يلي:

1. تركيز جهودنا على العاملين في مقدمة نظم الغذاء، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب، لضمان أن يكون لديهم صوت وتأثير في عملية صنع القرار، ودعم وتقدير ومكافأة جهودهم في تغذية العالم مع الإدارة الحكيمة لتلك النظم الطبيعية
2. تعزيز التحول العادل، بما في ذلك تطوير سبل العيش المنصفة وإشراك الأطراف المعنية وحاملي الحقوق بشكل فعال في العمليات والخطط التي تؤثر عليهم، ومعالجة قضايا الأراضي وحقوق الموارد للمجموعات المهمشة؛
3. احترام حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك حقوقهم في الحصول على الموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة، والأرض، وتقرير المصير، مع الاعتراف بالدور الرائد الذي يلعبونه في إنتاج نظم غذائية مستدامة؛
4. تعزيز فرص التعلم والتبادل والتنسيق بين الفاعلين غير الحكوميين ومع الحكومات على جميع المستويات.

تمثل الحكومات الوطنية عنصرًا أساسيًا في تحول نظم الغذاء، حيث تساهم في خلق الظروف المناسبة التي تسرع من مساهمات الفاعلين غير الحكوميين، مما يعزز تحقيق الرؤية التي نسعى إليها. نعرب عن ترحيبنا بإعلان الإمارات حول الزراعة المستدامة ونظم الغذاء المرنة والعمل المناخي، ونؤكد استعدادنا لدعم تنفيذه بطموح. نحث جميع الحكومات على تعزيز مساهماتها الوطنية المحددة بحلول عام 2025. نؤكد على الحاجة الملحة والفرصة المتاحة أمام الحكومات لإعادة توجيه السياسات الزراعية، وإعادة تخصيص الدعم الحكومي بعيدًا عن الممارسات الضارة، ومواجهة العقبات التجارية والمالية والتنظيمية، وإدخال إلزامية الإفصاح عن المخاطر المتعلقة بالمناخ والطبيعة. ستساهم هذه الخطوات في تعزيز الطموح، تكافؤ الفرص، خلق حوافز، تشجيع الابتكار والبحث، ودفع الاستثمارات اللازمة لتحويل نظم الغذاء. ندعو

الحكومات إلى إشراك العاملين في مقدمة نظم الغذاء، والمدن، والمستهلكين، ومبادرات على مستوى المشهد، وجميع الأطراف المعنية الأخرى بشكل فعال ومعنوي في تطوير وتحديث مسارات نظم الغذاء الوطنية واستراتيجياتها المناخية طويلة الأجل، مع الاسترشاد بأفضل العلوم والأدلة المتاحة، ودمج الإجراءات لنظم غذائية مستدامة في المساهمات الوطنية المحددة، وخطط التكيف الوطنية، واستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وخطط التغذية الوطنية، والإرشادات الغذائية الوطنية المبنية على الغذاء.

نلتزم نحن وندعو جميع الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين إلى احترام وتقدير المعرفة التقليدية للشعوب الأصلية والمعرفة المحلية للمزارعين، والصيادين، والرعاة، والمربين، مع التركيز بشكل خاص على دور النساء والشباب. يجب تعزيز قدرات المنظمات التي تمثل العاملين في مقدمة نظم الغذاء، لتمكين مشاركتهم الفعالة في المفاوضات المناخية والعمليات الأخرى ذات الصلة التي تؤثر عليهم، ولتصميم أدوات محلية ملائمة، وحوافز، ودعم فني بالتعاون معهم. نطالب بتوفير الدعم المناسب للخسائر والأضرار لمساعدة المجتمعات الضعيفة على التكيف مع آثار المناخ والتعافي منها. ندرك ضرورة معالجة عدم التوازن في القوة وعدم المساواة في المجتمع، وتوفير دخول عادلة وأجور لجميع العاملين في نظم الغذاء. ندعو إلى زيادة الوصول إلى التأمين ضد المخاطر المناخية، والمنح، وأشكال الدعم الأخرى حسب الاقتضاء، وللاستثمار الكبير في البنية التحتية الفيزيائية والتكنولوجيات المتضمنة اجتماعياً، المُدارة بأطر تنظيمية تحمي المصلحة العامة، بحيث تزدهر الأجيال الحالية والمستقبلية من العاملين في مقدمة نظم الغذاء وتزدهر بينما ينتجون الغذاء ويحافظون على الموارد الطبيعية.

نحن، الموقعون أدناه كفاعلين غير حكوميين، نمثل العاملين في مقدمة نظم الغذاء بالإضافة إلى الشركات، والمستهلكين، والمدن، والمجتمع المدني، والمعلمين، والمستثمرين، والمؤسسات متعددة الأطراف، والحكومات الإقليمية، والوكالات البحثية، والجامعات، وغيرهم. نعي أن هذا جهد تشاركي متعدد الأطراف، ولدينا أدوار متنوعة ومسؤوليات مشتركة في تحقيق انتقال عادل لنظم الغذاء. يجب ألا تقع عبء هذا الانتقال بشكل غير متناسب على الدول والمجتمعات والمجموعات السكانية منخفضة الدخل. نلتزم بمراقبة وإبلاغ سنوياً عن جهودنا لتقدم أولويات تحول نظم الغذاء هذه ومجالات التأثير الأخرى حتى عام 2030. نحن مستعدون للعمل بشراكة مع الحكومات وكذلك مع بعضنا البعض. معاً، يمكننا التعاون في قيادة جدول أعمال طموح ومشارك يفتح إمكانات نظم الغذاء كواحدة من الحلول الرئيسية للناس والطبيعة والمناخ.